

التشريعي وسلطة الأراضي: حلول عاجلة لإشكالية أراضي الأقساط



آفاق

ماجدة أحمد أبو مراد
majedplc@hotmail.com

تحديات وعقبات

الانتخابات الفلسطينية القادمة والتي باتت قاب قوسين أو أدنى تواجه -بلا شك- تحديات جسام وعقبات كبرى نسطر أهمها على النحو التالي:

أولاً: مشاركة القدس

الاحتلال بما يمثله من تهديد على أصعدة عديدة أولها إمكانية السماح بإجراء الانتخابات في القدس وهو أمر مشكوك فيه حتى الآن فقد يمنع الاحتلال ذلك بحجج متعددة لكنهماوية.

السلطة الفلسطينية بالضفة الغربية المحتلة تستشعر هذه المخاطرة فقد طلبت من الاحتلال سابقاً عبر مخاطبة رسمية بإجراء الانتخابات في مدينة القدس والسماح بمشاركة المقدسيين فيها غير أنها -أي السلطة- لم تتلق حتى لحظة كتابة هذا المقال أي رد سواء سلبياً كان أو إيجابياً، وهو أمر يعرف القاضي والداني خطورته وأهميته.

كما أن الاحتلال يشكل أيضاً تهديداً آخراً للعملية الديمقراطية متمثلاً بملاحقة المرشحين وتهديدهم، فمن ضمن الاحتلال أو يفرض عليه عدم ملاحقة المرشحين من أبناء القدس والزج بهم في السجون أو نزع بطاقتهم وهوياتهم المقدسية وابعادهم إلى خارج حدود المدينة ليصبحوا مشردين عن مسقط رأسهم كما حدث مع نواب كتلة التغيير والإصلاح بالمجلس التشريعي الحالي وهم: أحمد عطون، ومحمد أبو طير، ومحمد طوطح، ووزير القدس السابق خالد أبو عرفة.

مضايقات الاحتلال المتوقعة تنسحب على مدينة القدس وأهلها وكذلك الضفة الغربية المحتلة الأمر الذي يجعل منها تحدي شرس أمام نزاهة وسلامة العملية الانتخابية، فقد يحجم الناس عن المشاركة سواء ترشحوا أو انتخبوا لهذا السبب.

ثانياً: سلطة الضفة

سقف الحريات المُرّم بالضفة الغربية وملاحقة السلطة للرجال والنساء والنشطاء والطلبة الجامعيين وكل من تتوقع أنه ذات صلة بفكر مقاومة الاحتلال، وتعزيز سياسة القمع والتخويف والارهاب وعدم الاكتراث بالاتفاقيات الوطنية والفصائلية الداعية لإطلاق الحريات وتحريم الاعتقال السياسي، كل ذلك من شأنه تشكيل معوقات وتحديات ذات بال قد تعترض وتعرقل العملية الانتخابية والتجربة الديمقراطية القادمة. كذلك فإن الأجهزة الأمنية بالضفة تتمتع بصلاحيات واسعة دون رقيب عليها ولا حسيب على عملها وإجراءاتها القمعية؛ وبالتالي متوقع منها مجتمعة أو من أحدها ممارسة أفعال من شأنها تغيير قواعد اللعبة وتسميم الأجواء عبر تعكير صفو الساحة وملاحقة نشطاء الدعاية الانتخابية وغير ذلك مما يسهم بتكدير وتعكير المزاج العام وبالتالي التشويش الجزئي أو تخريب الانتخابات، وخاصة إذا تبين للمستوى السياسي أو قيادة السلطة أن الأمور تجري وفق ما لا يشتهون، وأن دعوى تجديد الشرعية باتت محل شك بالنسبة إليها وحينها سيفضلون بقاء الشرعية المهترئة على ضياعها بالكلية.

ثالثاً: حركة فتح

إن تشردم حركة فتح وانقسامها على نفسها لأقسام عديدة وتيارات متعددة هو محل نظر أيضاً، فحركة فتح لديها التيار الإصلاح الذي يتزعمه القيادي البارز في الحركة محمد دحلان، وهو تحدي بارز وخصم شرس بكل تأكيد تهابه حركة فتح الأم بقيادة أبو مازن.

كما أن اعتزام القائد مروان البرغوثي الأسير لدى الاحتلال ترشيح نفسه للانتخابات والمنافسة فيها بشقيها التشريعية والرئاسية أيضاً يشكل تحدي مزعج لأبي مازن وقيادة السلطة، بالإضافة لإمكانية بروز تيارات أخرى وانشقاقات ثانية وثالثة داخل حركة فتح، كلها تخوفات تفهمها حركة فتح وتعنيها جيداً وتحسب لها ألف حساب وحساب لدرجة أنها قد تلجأ لإلغاء فكرة إجراء الانتخابات والتراجع عنها.

وفي الختام..

ما زال الأمل قائم بالمضي قدماً نحو إجراء الانتخابات ولو على الأقل المرحلة الأولى منها وهي التشريعية التي لطالما انتظرها شعبنا بشوق لاختيار ممثليه، أمل أن تتم في موعدها المقرر لينطلق بعدها القطر تجديد الشرعية ويستمر المشوار الوطني إلى حيث إصلاح منظمة التحرير لتضم الكل الوطني بين جنباتها ومن ثم نحو التحرير.

"إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا وَرَأَوْهُ قَرِيبًا"



القانونية للأرض في إطار العدل والإنصاف ودون الإجحاف بهم؛ توافق الحضور على وضع حل عاجل خلال أيام تسمح بموجبه سلطة الأراضي لحائزي أراضي الأقساط بالاستفادة من الخدمات كافة دون موانع وذلك مقابل ضمانات عادلة وميسرة لتسوية الوضعية القانونية لهذه الأراضي.

بدوره تعهد رئيس سلطة الأراضي بتذليل أية إشكاليات عملية؛ والإيعاز للجهات المختصة بسرعة إنجاز هذا الملف من خلال اللجان الفنية والقانونية المختصة، من ناحيتها شكرت النائب هدى نعيم رئيس سلطة الأراضي على تعاونه السريع وإيجاد حلاً عملياً لهذا الملف المهم والذي يلامس احتياجات شريحة كبيرة من المواطنين.

اجتمعت النائب هدى نعيم، مع رئيس سلطة الأراضي ماهر أبو صبحا، لمتابعة ملف الأراضي الأقساط والسعي لمعالجة الإفرزات القانونية والإدارية التي خلفها هذا الملف، وذلك بحضور مدير عام الإدارة القانونية في المجلس التشريعي أمجد الأغا.

واستعرض المجتمعون الإشكاليات العملية والقانونية التي تعترض إنهاء ملف أراضي الأقساط لا سيما في مناطق شمال قطاع غزة وامتناع البلديات عن منح حائزي ومالكي هذه الأراضي الخدمات الخاصة بترخيص البناء. وبعد الوقوف على المرجعيات القانونية الناظمة لهذا النوع من الأراضي ومرعاة الحاجة الملحة لحائزي هذه الأراضي للانتفاع بالخدمات ورغبتهم بتسوية الوضعية

لجنة الداخلية تلتقي رئيس لجنة متابعة العمل الحكومي وأركان وزارة الداخلية



وأكد أبو راس، أنه جرى الاتفاق مع لجنة متابعة العمل الحكومي ووزارة الداخلية على الكثير من القضايا التي من شأنها الحفاظ على أمن المجتمع وسلامته، مشيراً إلى أن اللقاء أثمر عن التوصل للعديد من الاتفاقيات مع اللجنة الحكومية لدعم القطاع الأمني واسناده، والعمل على حل بعض القضايا المتعلقة بالشؤون الإدارية بوزارة الداخلية.

من جهته؛ أوضح عوض أنه جرى تشكيل لجان مع وزارة الداخلية والجهات المختصة للوصول لحلول لكل القضايا التي طرحت، مؤكداً أهمية دعم واسناد وزارة الداخلية للحفاظ على الأمن والسلام المجتمعي.

وفي إطار منفصل؛ عقدت اللجنة اجتماعاً دورياً ناقشت أثناءه العديد من الشكاوى المحالة إليها، إلى جانب إقرار خطة اللجنة للشهر القادمة في ضوء مهامها، بالإضافة لمناقشة تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية المتعلق بعدد من الجمعيات الخيرية بالقطاع.

عقدت لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي في المجلس التشريعي جلسة استماع ونقاش لرئيس لجنة متابعة العمل الحكومي الدكتور محمد عوض، بمشاركة أركان وزارة الداخلية التي مثلها اللواء محمود أبو وطفة، واللواء ناصر مصلح، والعميد بهجت أبو سلطان، ونقاش المجتمعون العديد من القضايا التي تخص عمل وزارة الداخلية وتستحوذ على اهتمام المواطنين، وبحضور رئيس لجنة الداخلية والأمن النائب إسماعيل الأشقر، ومقرر اللجنة النائب مروان أبو راس، وأعضاء اللجنة النواب: سالم سلامة، ويونس أبو دقة، وجميلة الشنطي. وأوضح مقرر اللجنة النائب مروان أبو راس، أن اللقاء كان حيويًا ومفيداً وبحث في طبيعة عمل وزارة الداخلية وأجهزتها المختلفة في الأونة الأخيرة خاصة في ظل تعديل العمل فيما يتعلق بالإغلاق الخاص بجائحة كورونا، والانتشار الكبير للأجهزة الأمنية بهدف الحفاظ على الاستقرار والأمن العام في المجتمع الفلسطيني.



تصدر عن الدائرة الإعلامية في
المجلس التشريعي الفلسطيني

تصميم وإخراج
حسام أحمد أبو دقة

تحرير ومتابعة
الدائرة الإعلامية

مدير التحرير
ماجدة أحمد أبو مراد

البرلمان
AL - PRLMAN

خلال زيارة وفد برلماني للسفير العمادي

د. بحر يشكر قطر لتجديد المنحة ويهنئ أميرها بنجاح المصالحة الخليجية



شكر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني الدكتور أحمد بحر، دولة قطر على تجديد المنحة الأميرية لقطاع غزة، وأبرق بالتهنئة للأمير تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني، بمناسبة نجاح المصالحة الخليجية، جاء ذلك لدى زيارة وفد برلماني للسفير القطري محمد العمادي في مقره بمدينة غزة، وضم الوفد كلاً من د. بحر، والنائبين محمد فرج الغول ومروان أبو راس.

شكراً قطر

ووجه بحر، الشكر الجزيل والامتنان العميق لسمو أمير دولة قطر لمكرمه بتجديد المنحة الأميرية القطرية لعام 2021، الأمر الذي اعتبره يساهم في تخفيف المعاناة القاسية عن أبناء

شعبنا المحاصر في قطاع غزة، وترسيخ تمسكه بحقوقه وثوابته الوطنية، وتعزيز صموده على أرضه المباركة. وتابع: "بالأصالة عن نفسي، وبالنيابة عن نواب المجلس التشريعي، وباسم شعبنا الفلسطيني، نتقدم من سمو الأمير بخالص الشكر والتقدير والامتنان والعرفان لجهود دولة قطر ومواقفها السياسية الأصيلة التي تبذلها خدمة للشعب والقضية الفلسطينية في مختلف المحافل الإقليمية والدولية".

وببارك المصالحة

وسلم بحر، للسفير العمادي: برقية لسمو أمير دولة قطر الشقيقة مهناً فيها بنجاح وإنجاز المصالحة الخليجية وانقشاع الغمامة السوداء

التي ألمت بالشعب القطري الشقيق، معتبراً إنجاز المصالحة قوة دافعة على طريق جسر الخلافات والتباينات بين الدول العربية وخاصة الخليجية منها، وخطوة على طريق إحياء العمل العربي المشترك، لما فيه خير وصالح أمتنا العربية في ظل التحديات الكبرى التي تستهدف حاضرها ومستقبلها.

وأهدى الوفد البرلماني درع قبة الصخرة المشرفة للسفير العمادي، تقديراً لجهوده ولدور قطر في خدمة أبناء شعبنا الفلسطيني في أماكن تواجده كافة وخاصة أهالي قطاع غزة المحاصر، داعياً الدول العربية الأخرى للسير على خطى دولة قطر في دعم ومساعدة شعبنا.

نواب الضفة: ندعو المواطنين لأوسع مشاركة في الانتخابات القادمة

02

القدس في المقدمة.. رئاسة التشريعي: ندعم اجراء الانتخابات وفق القانون ونرفض المحكمة الدستورية

03

نائبان: نتائج حوار القاهرة مشجعة وعلى الفصائل استكمال الطريق حتى انجاز الاستحقاق الانتخابي

04

النائب الغول: قرار الجنائية الدولية خطوة معتبرة نحو محاكمة قادة الاحتلال

05

النائب خالدة جزار تستعرض أوضاع الأسيرات في سجن "الدامون"



الانتماء لمنظمة
محافظة
والتحريض
على "العنف
والإرهاب"،
وفق زعم
الاحتلال.

الجامعي الذي بدأه فعلاً عبر المراسلة مع جامعة القدس المفتوحة. ودعت في رسالتها المجتمع الدولي للدعم موقف الأسرى والأسيرات في سجون الاحتلال وتكليف لجنة دولية محايدة لمعاينة أوضاع الأسرى في السجون والوقوف على حالاتهم الصحية وتقديم العون الطبي اللازم لهم، منوهة لضرورة فضح ممارسات الاحتلال وانتهاكاته بحق أسرانا، وضربه للقانون الدولي بعرض الحائط، مشيرة لتجاوزات قانونية جسيمة ترتكبها مصلحة السجون الصهيونية.

الجدير ذكره أن قوات الاحتلال اعتقلت جزار إدارياً بتاريخ 31 أكتوبر 2019، تحت ذريعة "معلومات سرية"، وكانت قد اعتقلت قبل ذلك لأكثر من عام بناء على تهمة تشمل

أكدت عضو المجلس التشريعي النائب خالدة جزار المختطفة في سجون الاحتلال، أن الأسيرات يواصلن الضغط على إدارة مصلحة السجون الصهيونية من أجل إعادة الأسيرتين فدوى حمادة، ونوال فتيحة، من الزنازين الانفرادية للأقسام العادية. وشددت جزار، في رسالة لها سربتها من سجن "الدامون"، على أن "31 أسيرة تلقين التطعيم باللقاحات التي تقول إدارة مصلحة السجون أنها مضادة لفيروس كورونا في حين رفضت "6 أسيرات ذلك بسبب ظروفهن الصحية الخاصة وتخوفهن من مضاعفات سلبية للقاح.

ولفتت جزار إلى أن الأسيرات وبالرغم من ظروفهن الاعتقالية الصعبة انتزعن موافقة إدارة السجن على ممارسة حقهن في التعليم

نواب الضفة: التسجيل للانتخابات خطوة أساسية ومهمة للتغيير



النائب سميرة الحلايقة



النائب عبدالرحمن زيدان



النائب فتحي القرعوي



النائب باسم الزعاري



النائب أيمن دراغمة

الوضع الحالي يجب أن يكون هذا حافظاً للسعي نحو التغيير". وأضاف: "السلبية لن تغير الواقع ولن تمنح الإصلاح فرصته"، مؤكداً أن الإحباط يعكس واقعا سلبيا والحالة يجب أن تواجه بمزيد من الإصرار.

لا لتكليم الأفواه

من جانبها، قالت النائب سميرة الحلايقة: "إن غياب الحريات دفع الناس بالضفة الغربية المحتلة للعزوف عن التسجيل للعملية الانتخابية وعدم الاكتراث بها". وأضافت الحلايقة أن تكليم الأفواه والاعتقالات والقمع أوقف الحديث عن الانتخابات، موضحة أن مدينة الخليل لديها حالة إحباط كبيرة بفعل عدم احترام السلطة لنتائج انتخابات 2006م. وأكدت أن الناس مطالبة بتحديث السجل الانتخابي، لسبب بسيط وهو قطع الطريق على المسار الذي يضيّق على الناس حرياتهم، مشددة أن التحديث واجب حقيقي على كل فرد ليتسنى له أن يفرض رأيه ولا يصادر منه.

وأشار إلى أن هناك توقعات من بعض المواطنين بإمكانية قمع ارادتهم وعدم احترام نتائج الانتخابات، موضحاً أن هذا السيناريو شكل بيئة إحباط لدى الناس دفعهم للعزوف عن التسجيل، لافتاً إلى أن هذا الهدف يحقق مصلحة خالصة للاحتلال والسلطة اللتين سعتا بقوة لتحقيقه عبر البيئة التي شكلاها طيلة السنوات الماضية، مقترحاً إجراء دراسة جدية حول الفصل بين رئاسة السلطة ومنظمة التحرير، والأخذ بالحسبان اختلاف الظروف والبيئة السياسية بين غزة والضفة.

لا تضيق حثق

من جانب آخر، أكد النائب عبد الرحمن زيدان، أن عديد الناس لا يزالون يشككون في جدية إجراء الانتخابات؛ بسبب عدم الشعور بأي تغيير في الواقع بالضفة من ناحية الحريات والحقوق المسلوقة، لافتاً إلى أن عدم التسجيل يعني تضيق لحق المواطنين في المساهمة بالتغيير. وأوضح أن الإحباط لدى المواطنين يجب أن يشكل حالة من الإصرار على التغيير، "فمهما بلغت درجة الإحباط والضيق من

وعائلات الشهداء.

فرصة طال انتظارها

من جانبه، أكد النائب باسم الزعاري، على أن الانتخابات هي فرصة طالما انتظرها شعبنا لكي يمارس حقه في التغيير واختيار من يرى فيه الصلاح والكفاءة لحمل أمانة الوطن، مشيراً إلى أن من يتخلف عن التسجيل يتجاهل أبسط حقوقه كمواطن. وأوضح أن ارتفاع نسبة التسجيل تعكس حالة من الوعي والمسؤولية لدى الشعب الفلسطيني والذي يتقدم على معظم الدول من حيث التعليم والثقافة، واصفاً ذلك بـ"الحالة الحضارية المتقدمة".

وقال: "لا أجد مبرراً لمختلف عن تثبيت اسمه في سجلات لجنة الانتخابات المركزية خاصة أن العملية لا تستغرق سوى دقائق وتكون قد حفظت حثق بالتصويت".

تخوفات مشروعة

بدوره، أكد النائب فتحي قرعوي، أن حالة الإحباط لدى المواطنين بالضفة وعزوفهم عن التسجيل، هي نتاج سلوك طويل من القمع والتهديد للمرشحين المعارضين لسلوك السلطة والاحتلال.

أكد ليف من نواب المجلس التشريعي بالضفة الغربية أهمية تسجيل المواطنين أسماؤهم وتحديث بياناتهم بسجل الناخبين كخطوة مهمة ومدخل للتغيير المنشود، "البرلمان" تابعت تصريحات النواب وأعدت التقرير:

حق قانوني

وأشار النائب أيمن دراغمة، إلى أن الانتخابات حق لجميع المواطنين يكفله القانون لاختيار من يتولى أمورهم، مشدداً على أن التسجيل للانتخابات أياً كانت الظروف هو الخطوة الأولى في اتخاذ القرار الشخصي لأن كل مواطن من حقه أن يتمسك بالمشاركة في الترشح والانتخاب بعد أن تم تحديد مواقيت الانتخابات والتوافق عليها.

وشدد على أهمية استقلال القضاء والسلطة التشريعية والحفاظ على الفصل بين السلطات، معتبراً أن تعطيل التشريعي ومن ثم حله من قبل المحكمة الدستورية كان جرماً قانونياً وخطيئة يجب علاجها برد الاعتبار لأعضاء المجلس ودفع حقوقهم كاملة إلى حقوق الموظفين والأسرى

بحضور السفير القطري

نواب يشاركون بحفل افتتاح عيادة الكلى بالمستشفى الإندونيسي



شارك وفد من نواب كتلة التغيير والإصلاح بمحافظة شمال قطاع غزة في حفل افتتاح عيادة أمراض الكلى بالمستشفى الإندونيسي، بتبرع كريم من اللجنة القطرية لإعادة إعمار غزة. وحضر الحفل الذي نظّمته وزارة الصحة سفير دولة قطر محمد العمادي، ووكيل وزارة الصحة الدكتور يوسف أبو الريش وكلا من النواب: يوسف الشرافي، ومحمد شهاب، وعاطف عدوان، ومشير المصري، وجميلة الشنطي، وليف من ممثلي مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات والطبية والصحية، والوجهاء والأعيان والأطباء.

ودعا النواب في تصريحات صحفية على هامش الحفل الدول الصديقة والشقيقة لمواصلة دعم القطاع الصحي بغزة وتوفير ما يلزم من الإمدادات الصحية والمستلزمات والمستهلكات الطبية اللازمة لاستمرار عمل مستشفيات وزارة الصحة والمشافي الخيرية بغزة وخاصة أن القطاع المذكور قد تأثر سلباً بفعل جائحة كورونا. وتضمن الحفل فقرات عديدة وجهت خلالها رسائل شكر وتقدير لدولة قطر وأميرها الشيخ تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني، ولسعادة السفير محمد العمادي، على دعمهم المتواصل لأبناء شعبنا المحاصر والقضية الفلسطينية. وأكد المتحدثون بالحفل ومنهم أطباء وخبراء أهمية العيادة والخدمات التي تقدمها بهدف خدمة مرضى الكلى والذين يعانون من فشل كلوي ومن هم بحاجة لغسيل الدم بشكل دوري.

أشاد بدورها الاجتماعي.. النائب مروان أبو راس يتفقد مؤسسة الربيع لرعاية الأحداث



تفقد النائب مروان أبو راس، مؤسسة الربيع للرعاية الاجتماعية بمحافظة غزة وأطلع على إنجازاتها ومجريات العمل اليومي فيها، وكان في استقباله مدير المؤسسة معزز دغمش، وكوكبة من المسؤولين فيها. وثمن النائب أبو راس؛ دور المؤسسة وجهودها في تصحيح وتصويب سلوكيات القاصرين وتقويم أدائهم الاجتماعي، مؤكداً أنها تمكنت من تحقيق نتائج متقدمة ولمموسة واصفاً أثرها بالمجتمع بالطيب والفاعل، داعياً إلى دعم المؤسسة مادياً وتوفير اللوجستيات المطلوبة لها وللعاملين فيها وصولاً لتعزيز أدائها وتحقيق أهدافها بما يضمن مواصلة واستمرار برامجها التثقيفية والتوعوية الهادفة. ومن جانبه، استعرض دغمش أهم إنجازات

مؤسسته خلال العام المنصرم والأنشطة التي نفذتها برعاية وزارتي الداخلية والشؤون الاجتماعية، لافتاً إلى أن المؤسسة أطلقت العديد من البرامج الصحية والتوعوية والتثقيفية بهدف تنمية مواهب وسلوكيات القاصرين النزلاء فيها، منوها لدورها في إنفاذ وتحكيم القانون، بالإضافة لمساهمتها البارزة في حل العديد من الإشكاليات والشكاوى التي تصل إليها. وتوجه دغمش؛ بالشكر للنائب أبو راس لزيارته وتفقد المؤسسة، مؤكداً على استمرار تواصل مؤسسته مع جميع المؤسسات والجهات الرسمية والجمعيات الأهلية بما يخدم أبناء شعبنا الفلسطيني وخاصة الأحداث منهم الذين يحتاجون الرعاية الاجتماعية بأنواعها.



كلمة البرلمان

د. أحمد محمد بحر

المصالحة أولاً

غادرت وفود الفصائل الفلسطينية القاهرة، حاملة ورقة تفاهات على بعض الآليات الخاصة بالعملية الانتخابية، على أن تستكمل حواراتها لإنجاز الآليات الأخرى في اجتماع آخر الشهر القادم.

لا تبدو حوارات القاهرة مشجعة ومنصفة من زاوية النتائج والمخرجات، فنحن، وإن كنا الأشد حرصاً على إجراء الانتخابات والدفع باتجاه إصلاح الواقع الفلسطيني الداخلي، إلا أننا نرى عدم سداد بوصلتها في الكثير من القضايا التي يفترض إنجازها والعمل على بلورة اتفاق وطني بشأنها دون أي تأجيل.

لقد تم الاتفاق على بعض القضايا الخاصة بالانتخابات، لكن ترسيمها وتأسيسها قانونياً تم ربطه بالسيد محمود عباس كمرجعية عامة للحوار الوطني، فيما تم تأجيل كافة ملفات المصالحة دفعة واحدة إلى مرحلة ما بعد إجراء الانتخابات التشريعية.

من المؤسف أن مسار المصالحة لم يشق طريقه إلى واقع الانقسام رغم الكثير من المحفزات التي تستحث الانحياز الكامل للتوافق الوطني وإنهاء آثار الانقسام، ورغم خارطة الطريق التي رسمتها اتفاقات وتفاهات المصالحة المختلفة، والتي تشكل -بحق- دستوراً واضحاً للعمل الفلسطيني خلال المرحلة المقبلة، وأن يتم تقزيم الأزمة الفلسطينية الداخلية وقصرها على الانتخابات فحسب، بل وربط الآليات الانتخابية التي تم التفاهم عليها بمصادقة من السيد عباس في وقت يعلم فيه كافة أبناء شعبنا أن تجاهل استحقاقات المصالحة هو أمر خطير يضر بالقضية الفلسطينية وحال وأوضاع أبناء شعبنا.

وغني عن القول أن المصالحة تعبر في جوهرها عن منظومة عمل وطني متكاملة، سياسياً واجتماعياً وكفاحياً، لإصلاح الواقع الفلسطيني الداخلي عبر إرساء استراتيجية فلسطينية موحدة تضع القضية الفلسطينية على قاطرها الصحيحة وتهيئ لها موقعها الرائد إقليمياً ودولياً، وترسم لشعبنا الفلسطيني خارطة طريق تحررية في مواجهة الاحتلال ومخططات استهدافه الكبرى للأرض الفلسطينية والإنسان الفلسطيني، وأن الانتخابات ينبغي أن تشكل ذروة مسار المصالحة وأحد ثماره الباعثة لا البوابة المفضية إليه كما يحاول الإيهام بذلك البعض.

لذا، فإن من واجبنا جميعاً أن ننكاتف على المستوى الشعبي والفصائلي ونرفع مطالبنا العادلة إلى المتحورين، بما يقود إلى تعديل المسار ومنح المصالحة أولويتها المرجوة، والعمل على تهيئة المناخات الوطنية لاستيعاب مفاهيم المصالحة وفق أصولها الحقيقية، واحترام الاتفاقات والتفاهات الوطنية المعقودة، وعدم إخضاعها للتقلبات والأهواء الشخصية والفصائلية، فلا يجوز تحشيد الكل الوطني الفلسطيني خلف أجندة وطنية جامعة، وإبرام اتفاقات أو تفاهات مشتركة فترة من الزمن، ومن ثم التنكر لها تحت ذريعة تأجيلها إلى مرحلة ما بعد الانتخابات، والاستمسك بالأجندة والمصالح الفئوية فحسب.

إن كل مكونات شعبنا الفلسطيني، وكل القوى والفصائل الفلسطينية، مدعوة اليوم إلى اتخاذ خطوات حقيقية من أجل دعم وتعزيز مسار وثقافة ومفاهيم المصالحة والتوافق الوطني، بما يجعلها أكثر سلامة ووضوحاً، وأشد صلابة وقدرة على تجاوز العقبات ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية، إذ أن من أوجب الواجبات أن نلتقط اللحظة التاريخية الراهنة في ظل التحديات والمخاطر الخارجية، وأن نعزز إرادتنا الوطنية بهدف العمل على إعادة ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي وإرساء استراتيجية البناء والتحرير.

إننا كفلسطينيين أشد ما نكون حاجة إلى عدم اقتصر الأجندة الوطنية الراهنة على الشأن الانتخابي، والعمل على توحيد الصف الفلسطيني والنظام السياسي الفلسطيني، ووقف التغول على المؤسسات الوطنية والقضائية، واحترام مبدأ الشراكة الوطنية واحترام سيادة القانون ونبذ التفرد والفئوية، والعمل من خلال أدوات قانونية ودستورية وتشريعية على أسس وطنية توافقية، كي تتمكن جميعاً من تهيئة صفنا الوطني في مواجهة التحديات والمخططات الصهيونية، وإزالة المعاناة عن أبناء شعبنا، والتفرغ لمتابعة القضايا الوطنية الكبرى، وعلى رأسها قضايا القدس والللاجئين والحصار، وإعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية في مختلف المحافل الإقليمية والدولية.

وكلنا ثقة بأن الله ناصر الحق وأهله، وأن الزيد سيذهب جفاء، وأن ما ينفع الناس سيمكث في الأرض، ولكن أكثر الناس لا يعلمون.

خلال مؤتمر صحفي

د. بحر: ندعم اجراء الانتخابات العامة وإنجاز المصالحة على قاعدة قانونية صلبة



الحريات في الضفة الغربية وملاحقة الشرفاء، لا يوفر البيئة المناسبة لإجراء الانتخابات المأمولة، بل إنه يشكل عائقاً جوهرياً أمام مسار تجسيد الإرادة الشعبية في صندوق الاقتراع وإن الأيام القادمة تشكل اختباراً حقيقياً لمدى مصداقية السلطة في رام الله ويعكس مدى صدق توجهها لإنجاح الانتخابات من عدمه".

ضمانات ملحة

وشدد على ضرورة توفير الضمانات المطلوبة باحترام نتائج الانتخابات وإفراقات صناديق الاقتراع، بهدف تأمين وتحسين الواقع الفلسطيني، وضمان عدم عودة الأمور إلى مربعها الأول، وهو ما يقتضي ضرورة إبرام ميثاق شرف فصائلي ملزم يكرس الإطار الأخلاقي والوطني والقانوني لحماية العملية الانتخابية واحترام نتائجها. وأكد على أن المدخل الحقيقي لإنهاء الانقسام وترتيب البيت الداخلي يكمن في توفر الإرادة الصادقة لبناء خطط استراتيجية فلسطينية تفضي إلى تحقيق الشراكة الكاملة في إدارة شؤون المجتمع الفلسطيني على قاعدة برنامج سياسي ونضالي موحد، وإعادة بناء النظام السياسي ومنظمة التحرير على أسس الثوابت الفلسطينية التي تتجاوز مسار أوسلو، وفق محددات المصالحة الوطنية العليا بعيداً عن الإرتعاشات الخارجية والأجندات الخاصة، نحو إنجاز مشروعنا الوطني التحرري وتحقيق تطلعات شعبنا والحفاظ على حقوقه الوطنية.

الشعبي والوطني والدستوري، وهو ما يستدعي إلغائها الفوري واحترام مبدأ الفصل بين السلطات وسيادة القانون وتحسين السلطة القضائية واستقلاليتها وتشكيل محكمة قضايا الانتخابات على أسس توافقية وقانونية سليمة، وعدم استمرار التعدي على صلاحيات المجلس التشريعي الحصرية في سن التشريعات والقوانين.

جلسة طارئة

وأكد بحر؛ على ضرورة عقد جلسة طارئة للمجلس التشريعي لاعتماد التعديلات على قانون الانتخابات كما حدث بعد اتفاق الفصائل سنة 2005، والذي حظي بالإجماع الوطني في حينه، قائلاً: "إن أي تعديل عليه بإرادة منفردة يؤدي إلى التشكيك بالعملية الانتخابية ومخرجاتها".

وفي ذات الإطار؛ قال بحر: "إن الإبقاء على (شرط الالتزام بالمنظمة ووثيقة الاستقلال لكل مرشح لمنصب الرئيس) ينطوي على مخالفة لنص المادة (26) من القانون الأساسي، ويخل بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص ويحصر منصب الرئاسة في فصيل سياسي محدد".

مصالحة شاملة

ودعا بحر، الفصائل الفلسطينية إلى فتح كل الملفات العالقة وحل الأزمة الفلسطينية وتفكيك عقدها المستحكمة وصولاً إلى إنهاء الانقسام بشكل كامل، وعدم الاقتصار على بحث ومناقشة القضايا الانتخابية فحسب، موضحاً أن تأجيل حسم القضايا المتعلقة بالانقسام إلى ما بعد الانتخابات، يشكل انتكاسة للمسار الوطني الموحد، وتعطيلاً لكافة الجهود الصادقة المبذولة لتحقيق المصالحة وطي صفحة الانقسام، محذراً من تجاهل تلك القضايا من شأنها أن تؤسس لانقسام جديد.

وقال: "إن استمرار فرض العقوبات الجماعية على سكان قطاع غزة، وقطع رواتب الأسرى والجرحى وأهالي الشهداء والموظفين، وخنق

أكد المجلس التشريعي على دعم التوافق الوطني وإجراء الانتخابات العامة، داعياً الفصائل الفلسطينية إلى تغليب المصالح العليا لشعبنا الفلسطيني على المصالح الحزبية والحرص على إنجاح الحوار الوطني تحقيقاً للمصالحة وإنهاء للانقسام. وقال رئيس المجلس التشريعي بالإنابة د. أحمد بحر، خلال مؤتمر صحفي عقده بمقر المجلس بمشاركة نواب من كتلتنا حركتي حماس وفتح البرلمانيين: "نجدد تأكيدنا على حق شعبنا الفلسطيني في الداخل والخارج في ممارسة حقه الانتخابي وخصوصاً في مدينة القدس، فشعبنا لن يقبل انتخابات بدون القدس".

وفقاً للقانون

وأضاف بحر: "يجب أن تقوم العملية الانتخابية على قاعدة قانونية ودستورية صلبة، وأن تمهيتها وتضبطها نصوص وبنود القانون الأساسي الفلسطيني لضمان نجاحها وحمايتها"، معرباً عن الخشية من استمرار التمسك بما يسمى المحكمة الدستورية التي نشأت بطريقة حزبية وانتهاك صارخ للقانون الأساسي الفلسطيني والقوانين ذات الصلة. وأوضح أن المحكمة الدستورية غير قانونية "ويؤكد ذلك إصدار هذه المحكمة القرار التفسيري رقم (10) لسنة (3) المشوب بالوعور القانوني والذي يوصي بحل المجلس التشريعي الذي لا يجوز حله دستورياً كما نصت المادة (47) مكرر من القانون الأساسي لسنة 2003 وتعديلاته، والمادة (113) منه"، مشدداً على ضرورة إلغاء هذه المحكمة أو إعادة تشكيلها بالتوافق الوطني وحسب الأصول. وبين أن إصدار "قرارات بقانون" في هذا التوقيت مستت بشكل صارخ للمبادئ الدستورية الراسخة في القانون الأساسي الفلسطيني، وأحالت السلطة القضائية إلى تابع للسلطة التنفيذية، تشكل عائقاً حقيقياً للحوار الوطني الفلسطيني وتعكيراً للأجواء الإيجابية في ظل الاستحقاق

اللجنة الاقتصادية تناقش إجراءات ترخيص سيارات الوقود

حريص على التعاون مع شركات البترول في إنجاز هذا الملف ويضع في أولوياته عدم تعرض المواطنين لأية مخاطر تنجم عن قطاع البترول، شاكرًا جهود اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي على حرصها ومتابعتها للعمل الحكومي وسعيها الدائم للحفاظ على سلامة المجتمع وأمنه.

ومن جانبه أكد عكاشة: أنه تم الانتهاء من وضع الإجراءات والشروط الفنية وتحديد الجهة المختصة بفحص سيارات وصهاريج الوقود في مختبرات متخصصة وفق شروط السلامة العامة.

بدوره، شدد رئيس اللجنة الاقتصادية النائب عاطف عدوان، على ضرورة تطبيق إجراءات السلامة، والحفاظ على حياة المواطنين مع الأخذ بعين الاعتبار الوضع القائم لشركات البترول وأن تتم مراعاة الإجراءات الفنية في ترخيص سيارات نقل وتوريد البترول.



الحكم المحلي، لمنح التراخيص اللازمة لأصحاب شركات البترول، حيث وضعت اللجنة الشروط الفنية لترخيص سيارات الوقود، بهدف الحفاظ على السلامة العامة وحياة المواطنين. وأشار شاهين: إلى جهاز الدفاع المدني

والمواصلات حسن عكاشة، بحضور النائبين: عاطف عدوان، ويوسف الشرافي. بدوره أوضح اللواء شاهين: أنه تم تشكيل لجنة فنية متخصصة من الجهات الحكومية مكونة من جهاز الدفاع المدني، وهيئة البترول، ووزارة النقل والمواصلات، ووزارة

ناقشت اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي إجراءات ترخيص سيارات وصهاريج الوقود بقطاع غزة، وذلك خلال جلسة استماع عقدتها مؤخرا لمدير عام جهاز الدفاع المدني اللواء زهير شاهين، ومدير عام الترخيص في وزارة النقل

في ضوء نجاح حوارات القاهرة

الخضري: الوحدة الوطنية الخيار الوحيد فلسطينيا لمواجهة الاحتلال، وأدعو لأكبر مشاركة في الانتخابات القادمة



الحوارات وإجراء الانتخابات هذه المرة أعلى من كل المرات الماضية، وهو ما يستدعي عدم التراجع والمضي قدما نحو إنجاز الوحدة باعتباره الخيار الوحيد".

وشدد الخضري على أن الوحدة الوطنية هي القدرة على تشكيل قوة حقيقية لمواجهة المشروع الاستيطاني الصهيوني ومشروع الضم وصفقة القرن وحصار غزة.

وبين أن الكل يعيش ظروفًا صعبة سواء في قطاع غزة بالحصار والإغلاق، والضفة الغربية بالاستيطان وجدار الفصل ومشروع الضم، وكذلك القدس ومحاولات التهويد والحفريات والاعتداءات اليومية.

وأكد الخضري: على أهمية ضمان أكبر وأوسع مشاركة من شعبنا الفلسطيني ليقول كلمته عبر صناديق الاقتراع، سواء التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني، باعتبار هذه الانتخابات استحقاق دستوري وضرورة وطنية لإعادة الاعتبار، وتفعيل لجميع المؤسسات الرسمية الفلسطينية عبر شراكة حقيقية تستنهض كل الطاقات.

عمليات اعتقال تطال قيادات وكوادر حركة حماس، وتهدهم في حال الترشح أو المشاركة بالعملية الانتخابية؛ كمحاولة منها منع حماس من المشاركة أو التدخل في الانتخابات. وأكد وجود ضمانات عربية وإقليمية وأخرى من الاتحاد الأوروبي لإجراء الانتخابات واحترام نتائجها، مشيرًا إلى أن تجربة عام 2006 كانت صعبة رغم نزاهتها وشفافيتها وباعتراف وإشراف دولي.

الوحدة والمشاركة

وفي ذات الإطار: أكد النائب المستقل بالمجلس التشريعي جمال الخضري: على أن الحوار الوطني الفلسطيني الذي جرى في القاهرة، خطوة مهمة لوضع أسس نجاح الانتخابات الفلسطينية التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني. وأوضح الخضري في تصريح صحفي، أن حوار القاهرة لم يكن لديه خيار سوى النجاح ليفتح الباب مشرعا أمام مصالحة وشراكة فلسطينية حقيقية تعود بالفائدة على الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة. وقال: "إن التفاؤل الفلسطيني من نجاح



على النتائج، قائلًا: "فمحكمة الانتخابات تنتهي بانتهاء الانتخابات، في حين أن المحكمة الدستورية باقية ويوجد خلاف على تشكيلها".

وذكر أن المحكمة الدستورية عند تشكيلها عام 2016 لم تُعرض على المجلس التشريعي لإقرار قانونيتها، وأنشئت بطريقة حزبية تخالف القانون الأساسي الفلسطيني والقوانين ذات الصلة.

وأعرب عن خشيته من استخدام المحكمة الدستورية مرة أخرى من أجل تعطيل الانتخابات أو التشكيك بنتائجها إذا لم ترض طرفًا معيّنًا، مشددًا على ضرورة تحييد المحكمة الدستورية عن المجلس التشريعي؛ لطمانته الجميع.

الانتخابات في القدس

وحول القدس، قال خريشة: "توجد بروتوكولات موقعة بين منظمة التحرير والاحتلال بشأن إجراء الانتخابات في مدينة القدس المحتلة"، مؤكدًا أنه رغم محاولات الاحتلال تعطيل العملية الانتخابية في القدس فإنها ستجرى. ولفت إلى أن قوات الاحتلال تنفذ باستمرار

خريشة: نتائج حوار القاهرة دليل رغبة وطنية بالمصالحة، ويجب تحييد المحكمة الدستورية عن مجريات الانتخابات

وصف النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي حسن خريشة: نتائج الحوار الوطني الذي عُقد برعاية مصرية في القاهرة، بـ"المبشرة وتبعث التفاؤل"، قائلًا: "ما جاء في البيان الختامي لاجتماع الفصائل بالقاهرة، يشير إلى رغبة وطنية في إجراء الانتخابات".

وانتقد تأجيل الحديث عن ملف الموظفين لما بعد الانتخابات، ومعالجة السلطة بعض القضايا الجزئية وترحيلها إلى المجلس التشريعي الجديد، مؤكدًا أن المجلس المقبل "سيكون مثقلًا بالهموم ويحتاج إلى أعوام لدراسة القوانين التي صدرت في الضفة وغزة".

الوطني والدستورية

ورأى خريشة أن الاجتماع القادم سيناقش إجراء انتخابات المجلس الوطني حيثما أمكن، وإذا تعذر سيتم التوافق على أسماء الأعضاء، لافتًا إلى أن الاجتماع لم يأت في وقته المناسب.

وبيّن النائب الثاني لرئيس المجلس أن محكمة الانتخابات لا تلغي عمل المحكمة الدستورية، بل يمكن أن تتغول الأخيرة

لجنة التربية تعتمد خطتها البرلمانية للمرحلة المقبلة

اعتمدت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية خطتها البرلمانية للمرحلة المقبلة، جاء ذلك خلال اجتماع عقدته اللجنة بحضور النواب: عبد الرحمن الجمل، وخميس النجار، ومحمد شهاب، ويحيى العبادسة، ويوسف الشرافي، وسالم سلامة، وهدى نعيم. وأكد الجمل: أن الخطة ركزت على الجانب الرقابي واشتملت على متابعة ملفات المعاقين، والبطالة، والتأمين، وعمل وزارة الأوقاف، مشيراً إلى حصر اللجنة للأولويات التشريعية تم وفق معيار البعد الإنساني، وبما يسهم بالتخفيف عن المواطنين. واستعرضت اللجنة خلال اجتماعها، احتياجات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية سيما الإحداثيات الوظيفية المختلفة، كما ناقشت مخرجات جلسة استماع عقدتها



النائب الجمل لدى استقباله وفداً من خريجي أكاديمية الإدارة والسياسة

والعمل والأوقاف والتنمية الاجتماعية. **وتستقبل وفداً من خريجي أكاديمية الإدارة والسياسة** إلى ذلك استقبل رئيس لجنة النائب عبد الرحمن الجمل، وفداً من خريجي أكاديمية الإدارة والسياسة، حيث استعرض خريجوا الأكاديمية مشكلتهم المتعلقة في معادلة شهادتهم الجامعية واعتمادها خاصة بعد استكمالهم لكافة متطلبات الدراسة، مطالبين بحفظ حقوقهم الأكاديمية وتحديد قضيتهم عن أي خلاف سياسي بين الجهات الحكومية بغزة والضفة الغربية المحتلة. بدوره وعد الجمل، بمتابعة قضيتهم مع وزارة التربية والتعليم العالي للوصول إلى حل لمشكلتهم ضمن حقوقهم ودرجاتهم العلمية.

تشرف على العديد من القطاعات الحكومية المهمة التي تلامس هموم المواطن الفلسطيني، من أبرزها التعليم والصحة

الأسبوع الماضي لرئيس لجنة متابعة العمل الحكومي بغزة. يذكر أن لجنة التربية والقضايا الاجتماعية

النائب البرغوثي: التطبيع جريمة ونسعى لبرنامج تحرري يدعم مقاطعة الاحتلال وعزله

ومساعدته للهيمنة المطلقة على المنطقة اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، وأضاف: "لو كان هناك ديمقراطية حقيقية ببلدان التطبيع لما تجرأ حكامها على ذلك لأن الشعوب ترفض الاحتلال وكل سبل التقارب معه". ودعا البرغوثي في ختام كلمته الدول والشعوب العربية لتبني سياسة مقاطعة الاحتلال وسحب الاستثمارات، فحركة المقاطعة صاعدة وتكسب الكثير رغم المحاربة الإسرائيلية لها، فلا شيء يمنع الشعوب من مقاطعة الاحتلال والحركة الصهيونية.

خطأ كبير وأشار إلى أن هدف التطبيع هو تصفية القضية الفلسطينية وخاصة حق اللاجئين بالعودة، وبالتالي السعي نحو تجاهل القضية الفلسطينية ونسيانها عربياً ودولياً، موضحاً أن الخطأ الفلسطيني الكبير المتمثل باتفاق أوسلو هو الذي فتح الباب واسعاً أمام مشاريع التطبيع، لافتاً إلى أن الكل الفلسطيني يجب أن يعمل للتحلل من أوسلو والتخلص من آثاره. وحذر من تجاوز بعض الأنظمة المحيطة سياسة التطبيع إلى التورط بنظام التحالف مع الاحتلال

قال النائب في المجلس التشريعي مصطفى البرغوثي: "إن التطبيع مع الاحتلال الصهيوني أمر مشين ومؤذي ولا يليق بأمتنا وهو جريمة بحق شعبنا ونسعى لمواجهة عبر برنامج وطني كفاحي تحرري يدعم مقاطعة الاحتلال وعزله دولياً". جاءت تصريحات البرغوثي خلال ندوة إلكترونية نظمها التحالف الوطني لمواجهة صفقة القرن بالأردن بعنوان: "التطبيع.. قراءة في الواقع والآلات في ظل الهزلة الرسمية وصدود الرفض الشعبي".



النائب الغول: قرار الجنائية الدولية خطوة عادلة لمحاكمة مجرمي الحرب الصهاينة



المحكمة قراراً بامتداد الولاية القضائية إلى أراضي السلطة للتحقيق بجرائم حرب ارتكبتها الاحتلال. **حرف المسار** وأكد النائب الغول أن أي محكمة عادلة ستقاضي قادة الاحتلال الصهيوني كمجرمي حرب، محذراً من محاولات الاحتلال حرف مسار المحكمة نحو محاكمة قادة المقاومة بتهمة ملفقة الأمر الذي نأمل ألا تنزلق المحكمة الجنائية له باعتبارها ادعاءات كاذبة ونظراً لأن المقاومة حق مكفول للشعوب المحتلة حسب القانون الدولي.

مرحلة جديدة وقال الغول: "اليوم تدشن محكمة الجنائيات الدولية مرحلة جديدة من تقديم آلاف القضايا من ضحايا جرائم الحرب التي ارتكبتها الاحتلال بحق شعبنا، وقدمها ممثلي ووكلاء الضحايا من مؤسسات فلسطينية حكومية ومحامين ومستشارين دوليين ومنظمات حقوقية. **ضغوط دولية** وبين أنه وبعد الضغوط القانونية على المحكمة واتهام الأمم المتحدة لها بالخضوع للإملاء الأمريكية، أعطت

أعتبر رئيس اللجنة القانونية النائب محمد فرج الغول، قرار المحكمة الجنائية الدولية خطوة متقدمة وعادلة نحو محاكمة مجرمي الحرب الصهاينة، مشيراً إلى أن الاحتلال قلق جداً من هذا القرار وقد شكل فريقاً مختصاً من القانونيين والمستشارين الدوليين وعينهم كمسؤولين عن مواجهة قرار المحكمة وقد أعدوا خططا لذلك، لافتاً لتخوفات الاحتلال من المحكمة منذ العدوان الاجرامي على غزة عام 2008 وخاصة بعد صدور تقرير "جولدستون" الذي أدان الاحتلال بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

النائب جميلة الشنطي تثنى انسحاب وفد جزائري من اجتماع برلماني رفضاً للتطبيع

والقضية الفلسطينية العادلة، واصفة الجزائر بالبلد الأصيل والطيب أهله، قائلة: "فلا تجد جزائرياً واحداً يفكر للحظة بالسير خطوة نحو التطبيع مع الاحتلال". ودعت الشنطي الشعوب العربية والإسلامية إلى رفض التطبيع مع الاحتلال الصهيوني لما يمثله من نقطة سوداء في الثوب العربي الناصع، مطالبة الشعوب العربية والإسلامية بتعزيز صمود شعبنا الفلسطيني في وجه الاجرام الصهيوني الذي يستهدف أرضنا وشعبنا والمسجد الأقصى المبارك.

اللسطينية". وأكدت النائب الشنطي: أن التطبيع مع الاحتلال الصهيوني هو بمثابة تنكر واضح للحق الفلسطيني مديونة كل أشكال التطبيع، داعية لدعم وإسناد مقاومة شعبنا الفلسطيني، مشيدة بحب الشعب الجزائري لفلسطين وتعليمهم أبناءهم على حب المقاومة الفلسطينية وتربية أطفالهم على قيم نصره الجهاد في فلسطين. وعبرت عن تقدير الشعب الفلسطيني وكل أحرار العالم لموقف الجزائر الرسمي والشعبي الراض للتطبيع والداعم لشعبنا

ثمنت النائب جميلة الشنطي؛ انسحاب الوفد البرلماني الجزائري المشارك في فعاليات الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، من جلسة برلمانية بسبب مشاركة وفد صهيوني فيها، وقالت الشنطي في تصريح صحفي صدر عنها مؤخراً: "موقف الشعب الجزائري ورفضه التطبيع مع الاحتلال يعبر عن عمق العلاقة مع شعبنا الفلسطيني وكلماتهم تصدح بالقول: لو لم يكن جزائرياً لاخترت أن أكون فلسطينياً، الشعب الجزائري بكل أطيافه السياسية يتفق على نصره القضية



النائب الجمل يستقبل رئيس بلدية المغرقة



المواطنين، لافتاً لصعوبة الأوضاع الاقتصادية والظروف المعيشية لسكان البلدة التي انهكتها اعتداءات الاحتلال على مدار السنوات الماضية.

لتوضيح الصعوبات اليومية التي تواجهها البلدية، منوها لسعي بلديته الدائم لاعتماد وتمويل مشاريع استراتيجية وحيوية لخدمة

والجهود التي تبذلها بهدف استمرار تقديم خدماتها للمواطنين في ظل شح الإمكانيات المادية وقلة الإمدادات اللوجستية، بالإضافة

استقبل رئيس لجنة التربية النائب عبد الرحمن الجمل، رئيس بلدية المغرقة نضال أبو كميل، يوم أمس الأول بمكتب كتلة التغيير والإصلاح بالمحافظة الوسطى، وناقش معه المعوقات التي تعترض عمل البلدية، وأشاد الجمل: بجهود البلدية في إيجاد الحلول المناسبة والسريعة لمشكلات المواطنين، داعياً لمزيد من المشاريع الخدمية الحيوية التي تنفذها البلدية، مهيباً بالمنظمات الدولية وصندوق دعم وتطوير البلديات وممثلي المؤسسات المانحة لتوفير الدعم اللازم للبلدية حتى تتمكن من الاستمرار في رسالتها وواجبها الإنساني، شاكرًا لرئيس البلدية وطواقم العاملين فيها جهودهم ومتابعتهم لقضايا المواطنين وتقديم الخدمات لهم. بدوره قدم أبو كميل؛ شرحاً وافياً عن واقع بلديته

النائب الحلايقة: يجب تشكيل لجنة تحقيق تمهيداً لمحاسبة المعتدين على المحرر الرابي

الفلسطينية إلى متابعة هذا الموضوع والتعرف على السبب الرئيس وراء الاعتداء على الرابي؛ من أجل تهيئة الأوضاع للانتخابات حرة ونزيهة وإيجاد البيئة السياسية والمجتمعية الصالحة لإجراء تلك الانتخابات.



طالبت النائب في المجلس التشريعي عن محافظة الخليل سميرة الحلايقة، بسرعة تشكيل لجنة للتحقيق في الاعتداء على الأسير المحرر عبد الناصر الرابي؛ على يد أجهزة أمن السلطة بمدينة قلقيلية في الضفة الغربية المحتلة.

وقالت النائب الحلايقة في تصريح صحفي مقتضب: "إنه يجب معالجة هذا الموضوع وتشكيل لجنة للتحقيق في سبب الاعتداء على المحرر الرابي؛ ومعرفة هوية المعتدين تمهيداً لتقديمهم للمحاكمة الفورية لانزال بحقهم العقوبة التي يستحقونها وفقاً للقانون". ودعت الحلايقة: الفصائل والقوى

وأعربت عن أملها بأن تنتهي هذه الأمور بالضفة المحتلة وأن تتوقف الأجهزة الأمنية عن ملاحقة النشطاء والشرفاء والشباب، داعية قيادة سلطة رام الله للعمل الفوري والجاد لتحسين أوضاع المواطنين في ظل الحديث عن المصالحة والاستعداد للانتخابات التشريعية والرئاسية.

التشريعي يندد باختطاف الاحتلال للنائب ياسر منصور

مخالفة واضحة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، مطالباً بالإفراج الفوري عن النائب منصور، وعن النواب المختطفين في سجون الاحتلال كافة، داعياً المؤسسات الحقوقية والدولية للضغط على الاحتلال لإجباره على احترام نواب الشرعية الفلسطينية المنتخبين بشكل ديمقراطي ونزيه.



ندد المجلس التشريعي، باختطاف قوات الاحتلال للنائب ياسر منصور بعد مدهمة منزله في محافظة نابلس شمال الضفة المحتلة في ساعة متأخرة من مساء الثلاثاء 16 فبراير الجاري. وأكد المجلس في تصريح صحفي مقتضب أصدرته الدائرة الإعلامية يوم أمس الأول أن سياسة اختطاف نواب المجلس التشريعي

يشار إلى أن النائب منصور تعرض للاعتقال في سجون الاحتلال عدة مرات، وأمضى فيها أعواماً عديدة، وهو أحد مبعدي مرج الزهور أوائل التسعينيات، وباختطافه يرتفع عدد نواب المجلس التشريعي المختطفين في سجون الاحتلال عشرة نواب.

والرج بهم في سجون الاحتلال تأتي في إطار محاولة الاحتلال عزل النواب عن محيطهم الاجتماعي، وأنها سياسة لن تنتهيهم عن القيام بواجباتهم الوطنية تجاه شعبنا وقضيته العادلة وتقديم الخدمة للمواطنين. وشدد التصريح أن اختطاف النواب يشكل

النائب عدوان: رفض الاحتلال إدخال لقاحات كورونا لغزة مخالفة للقانون الدولي

الفلسطينية للضغط على العدو الصهيوني بكل الطرق والوسائل لإجباره على ادخال اللقاحات إلى غزة بالسرعة الممكنة. وأعرب النائب عدوان عن اعتقاده بأن تصرفات الاحتلال وانتهاكاته للقانون الدولي تتطلب تدخلاً دولياً عاجلاً؛ داعياً المنظمات الدولية



أدان النائب عاطف عدوان، رفض الاحتلال إدخال لقاحات فيروس كورونا إلى قطاع غزة، معتبراً ذلك جريمة تمييز عنصري صهيونية ضد أهالي القطاع ومخالفة واضحة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني ولأبسط حقوق الانسان. وبين النائب عدوان في

والحقوقية والإنسانية لتشكيل لوبي ضاغط على الاحتلال الصهيوني بهدف تسريع ادخال اللقاحات إلى القطاع، ومعاينة الإحتلال على مخالفته الموثيق والمعاهدات، وإجباره على احترام الموثيق والمعاهدات الدولية.

تصريح صحفي له: أن رفض الاحتلال إدخال اللقاحات لغزة يؤكد أن التفكير الإجرامي لدى قيادة الاحتلال قد تغلغل إلى أبعد الحدود كما يؤكد على مدى وحشية هذا العدو المجرم وهذه الدولة اللقيطة، داعياً المقاومة

لدى زيارتهم لوكيل وزارة العمل.. نواب يبحثون واقع العمال وسبل مساعدتهم



بدوره استعرض الغصين؛ إنجازات وزارة العمل خلال الفترة السابقة، التحديات والعقبات التي تمر بها، مؤكداً أن جائحة كورونا زادت نسبة البطالة. الجدير ذكره أن الاحصائيات الرسمية تثبت أن هناك ما يقارب من "270" ألف باحث عن عمل في قطاع غزة، حتى نهاية عام 2020، من بينهم أشخاصاً لديهم أعمال غير منتظمة في مجالات حرفية بسيطة لا استدامة لها.

بحث النواب: محمد فرج الغول، وأحمد أبو حلبية، ومروان أبو راس، واقع العمال في قطاع غزة، وسبل مساعدتهم، وذلك لدى زيارتهم لوكيل وزارة العمل إيهاب الغصين، مؤخرًا بمكتبه في مدينة غزة. وأكد النواب أثناء الزيارة على أهمية السعي نحو توفير فرص عمل لخريجي وعامل غزة، مشددين على ضرورة متابعة الوزارة لواقع وظروف العمال في المنشآت المختلفة.

مواقف برلمانية دولية

وفد برلماني جزائري ينسحب من اجتماع دولي رفضاً للتطبيع

أعلن النائب الجزائري عمار موسى، انسحاب وفد بلاده من اجتماع دولي بسبب مشاركة برلماني صهيوني. وقال موسى، إنه شارك مع نائبين جزائريين آخرين في اجتماع الشبكة البرلمانية الدولية كمثلين عن: "الجمعية البرلمانية للبحر المتوسط"، موضحاً أن مناقشات اليوم الأول جرت بصفة عادية ودارت حول سبل عودة النشاط الاقتصادي وتخطى تبعات فيروس كورونا، إضافة للتوزيع العادل للقاحات. وأضاف النائب الجزائري أنه طرأ في اليوم الثاني تغيير على قائمة المشاركين التي ضمت برلمانياً صهيونياً يدعى "ليني مايكي"، حيث أبلغ النائب موسى المجلس الشعبي الوطني الجزائري بهذا التغيير، والذي وجه بعدم المشاركة والانسحاب، وأوضح النائب الجزائري أنه أخطر لاحقاً الشبكة البرلمانية الدولية بالانسحاب، والتي بدورها تفهمت الوضع.

نائب تركي يؤكد مواصلة دعم فلسطين

أكد رئيس مجموعة الصداقة البرلمانية الفلسطينية التركية النائب في البرلمان التركي، حسن طوران، مواصلة بلاده دعم فلسطين حتى قيام دولتها المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس. جاء ذلك في مؤتمر صحفي عقده طوران، بمناسبة مرور عام على توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين تركيا وفلسطين، مشيراً إلى دخول اتفاقية التجارة الحرة بين تركيا وفلسطين حيز التنفيذ بعد مصادقة البرلمان عليها بتاريخ 29 يناير الماضي. وشدد طوران على أن تركيا ستواصل الوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني وقضيته، وأضاف أن الأحزاب السياسية التركية، تختلف في عدة مسائل هنا وهناك، أما مسألة دعم الشعب الفلسطيني يتفق عليها 83 مليون تركي.

برلماني عراقي: العراق لن يطبع مع الاحتلال

أكد النائب الأول لرئيس مجلس النواب العراقي حسن الكعبي، أن العراق سيدعم فلسطين بكل المجالات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية، وأن الشعب العراقي حاضراً ومستقبلاً لن يكون إلا مع الحق الفلسطيني. وأكد الكعبي، خلال استقباله وفداً من السفارة الفلسطينية بالعراق في مكتبه، على أن معالجة الوضع القانوني للفلسطينيين المقيمين في العراق سيستكمل في البرلمان بالقراءتين الثانية والثالثة خلال الأيام القليلة المقبلة، والذي سيضمن المساواة التامة في الحقوق والواجبات بين العراقي وشقيقه الفلسطيني (عدا حق التجنس والانتخاب). وفيما يتعلق بالإشاعات التي تنتشر عن إمكانية تطبيع العراق لعلاقاته مع الاحتلال، أكد الكعبي أنها مجرد أوهاام، وأن العراق بكل مكوناته ضد التطبيع.

فلسطين النيابية: المخيمات رمز وشاهد على اللجوء الفلسطيني

قال رئيس لجنة فلسطين النيابية في البرلمان الأردني، النائب محمد الظهراني: "إن رمزية المخيمات ستبقى شاهداً على اللجوء الفلسطيني، وأي تغير على شكل ومعالم المخيمات هو خضوع للتوطين". ورفض الظهراني أثناء زيارته لمخيم البقعة في الأردن، أن يكون هناك تهاون في المطالبة بحق العودة إلا أن يتحقق الحلم الفلسطيني على كامل تراب فلسطين وعاصمتها القدس. وأشار إلى أن لجنة فلسطين في البرلمان الأردني حرصت أن يكون عملها ميدانياً لجميع المخيمات، وتلتقي لجانه للوقوف على الاحتياجات الأساسية لها، وسيتم بعد الانتهاء من الزيارات الجلوس مع المختصين والجهات المعنية للوصول إلى مرحلة خدمة كل مخيم على حدة.

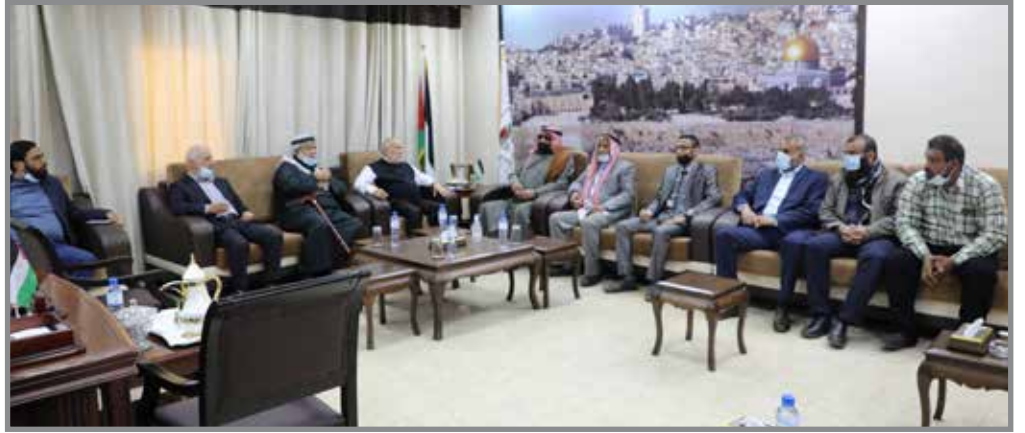
الصداقة البرلمانية كندا - فلسطين "ترحب بالانتخابات الفلسطينية المقبلة"

رحبت مجموعة الصداقة البرلمانية كندا-فلسطين بالإعلان عن تنظيم الانتخابات التشريعية والرئاسية في فلسطين، مؤكداً على أن الشعب الفلسطيني يستحق الفرصة لممارسة حقه في انتخاب قاداته بحرية وديمقراطية. وثمنت المجموعة رفع الحد الأدنى لتمثيل النساء من 20 إلى 26 في المائة، مؤكدة على أهمية أن تسمع أصوات النساء الفلسطينيات، حيث أن البرلمان المنتخب يمثل أصوات الشعب الفلسطيني بأكمله. ودعت المجموعة المجتمع الدولي لتقديم دعمهم لفلسطين لضمان نجاح هذه الانتخابات، مشيرة إلى أن العالم يتطلع للتعامل مع القيادة الفلسطينية الجديدة التي ستفرزها الانتخابات.

نواب مصريون: نعمل من أجل الوحدة الفلسطينية

أكد أعضاء بمجلس النواب المصري أن مصر كانت دائماً، وستظل، في مقدمة المدافعين عن القضية الفلسطينية، ودائماً ما تسعى إلى إنهاء الفجوة بين أبنائها، مشيرين إلى الدور الكبير الذي لعبته مصر في سبيل ذلك. وأكدت النائبة يسرى المغازي، رئيس لجنة الشؤون العربية بمجلس النواب، أن مصر وضعت ملف القضية الفلسطينية على رأس أولوياتها منذ زمن طويل، لافتاً إلى أنه لا مجال للمزايدة على دور الدولة المصرية في تلك القضية المحورية.

التشريعي يستقبل وفداً من قبيلة الجراوين



الجراوين قضية ابنهم الموقوف لدي الأجهزة الأمنية بغزة بتهمة التستر على أحد المطلوبين للعدالة واخفائه عن أعين الجهات الأمنية، وظروف اعتقاله، مطالبين بتحقيق العدالة والإسراع في الحكم على ابنهم أو الإفراج عنه. من ناحيته وعد مقرر لجنة الداخلية والأمن في المجلس التشريعي النائب مروان أبو راس، بمتابعة لجنته للقضية والسعي نحو حلها قانونياً مع الجهات الحكومية المختصة. من جانبه، قدم رئيس اللجنة القانونية بالتشريعي النائب محمد فرج الغول، بعض الإرشادات والنصائح القانونية الواجب اتباعها في مثل هذه القضايا، بما يضمن تحقيق القانون، مؤكداً رفض المجلس التشريعي إطالة أمد التقاضي سواء لدى القضاء النظامي أو العسكري معتبراً ذلك نوعاً من أنواع الظلم للمتهمين والموقوفين.

استقبل رئيس المجلس التشريعي بالإنابة أحمد بحر، وفداً من قبيلة الجراوين برئاسة مختار القبيلة علي مسلم أبو غانم، وعدداً من وجهاء وأعيان القبيلة، وذلك نهاية الأسبوع المنصرم بمكتبه في مدينة غزة بحضور كلا من النواب: محمود الزهار، ومروان أبو راس، ومحمد فرج الغول، ومشير المصري، وعبد الرحمن الجمل. بدوره استعرض مختار قبيلة

دعا لتجريم التطبيع وعزل الاحتلال

د. بحري ثمن انسحاب الوفد البرلماني الجزائري من اجتماع دولي لمشاركة برلمانيين من الاحتلال

ودعا الشعوب العربية والإسلامية والبرلمانات للحدود والحدود وعزل رفض التطبيع ومحاربه وعزل الاحتلال وممثليه ودبلوماسيه دوليا، مشيدا بالكثير من الدول العربية والإسلامية التي أعلنت صراحة رفض التطبيع مع الاحتلال وجرمته.

الجدير ذكره أن ثلاثة نواب في البرلمان الجزائري من بينهم النائب عمار موسى، كانوا قد انسحبوا أمس من اجتماع برلماني دولي حول فايروس كورونا، بسبب مشاركة "نائب إسرائيلي"، بعد تعديل الجهة المنظمة لقائمة المشاركين فيه.



الجزائر الشقيقة المتتالية الرفضة للتطبيع مع الاحتلال، وأن الشعب الفلسطيني يرى في الشعب الجزائري خير مساند وداعم له في معركته ضد التطبيع مع الاحتلال".

ثمن المجلس التشريعي الفلسطيني موقف الوفد البرلماني الجزائري المشارك في اجتماع الجمعية البرلمانية للبحر المتوسط، وذلك بالانسحاب احتجاجاً على مشاركة برلماني من الكيان الصهيوني.

وقال رئيس المجلس التشريعي بالإنابة د. أحمد بحر: "إن موقف النواب الجزائريين دليل جديد على صلابه ومثابرة الموقف الجزائري برفض التطبيع مع الاحتلال والوقوف في صف الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة". وأضاف: "إن الشعب الفلسطيني ينظر بارتياح شديد لمواقف

النائب نعيم تستقبل مدير مكتب التنسيق الفصائلي بالوسطى

وقالت النائب نعيم: "إن وجود مكتب التنسيق الفصائلي مهم لتقديم خدمة أفضل للمواطنين وتذليل العقبات والتخفيف من هموم المواطنين وحل مشاكلهم"، مؤكدة على ضرورة تكاتف جهود جميع المؤسسات الحكومية والأهلية في سبيل تقديم كل ما يعزز صمود أبناء شعبنا الفلسطيني.

بدوره استعرض المقدم جمال الخطيب، أهم الأدوار التي يقوم بها المكتب والمهام الموكلة له، وإنجازاته، ومعيقات العمل، مؤكداً سعي المكتب من أجل تقديم خدمة أفضل للمواطنين.



الوسطى المقدم جمال الخطيب، وتابعت معه عدد من القضايا التي تستحوذ على اهتمام مواطني المحافظة.

استقبلت النائب عن كتلة التغيير والإصلاح هدى نعيم، مسؤول مكتب التنسيق الفصائلي في المحافظة